



ويمكن اعتبار قرار الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، لبنة أساسية جديدة في ضبط القطاع من شأنها أن تساهم في تأمين الولوج العادل والشفاف وغير التمييزي إلى الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل مع ضمان ضبط فعال، لا سيما من الناحية الاقتصادية.

وتعتبر التعريفتان الجديدتان أول إطار تعريفي مستقل وشفاف، تم تحديده بموجب أحكام القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء. ويتميز هذا الإطار بتطورات ملحوظة لمواجهة تحديات القطاع وطموحات الاستراتيجية الوطنية للطاقة، طبقا للتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأيده، .

ويطبق القرار المتعلق بتحديد التعريفات السالفة الذكر خلال الفترة الأولى للضبط الممتدة من فاتح مارس 2024 إلى 28 فبراير 2027. ولهذه الغاية، ينشر القرار سالف الذكر للإخبار على الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء يوم 05 فبراير 2024 وبعد ذلك، ينشر في الجريدة الرسمية.

وبالإضافة إلى القرار الآنف الذكر، تعمل الهيئة حاليا على تحديد تعريفات الفائض الذي يمكن للمنتجين في إطار القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية أن يبيعوه لمسيري الشبكة الكهربائية الوطنية. وسيصدر قرار بهذا الشأن قبل متم شهر يونيو القادم. كما أن الهيئة أطلقت ورش تحديد تعريفات وولوج واستعمال الشبكة الكهربائية للجهد المتوسط كما تنص على ذلك مقتضيات القانون 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

حول الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء:

تعتبر الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء هيئة إدارية مستقلة أحدثت بموجب القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء. وتتمثل مهامها في ضمان حسن سير سوق الكهرباء الوطني، ولا سيما من خلال ضمان الشفافية والعدالة في شروط الولوج إلى الشبكات الكهربائية الوطنية واستخدامها. وبالتالي فهي مسؤولة عن تحديد تعريفات استخدام الشبكات الكهربائية للنقل وللتوزيع من خلال تعزيز كفاءة نظام الكهرباء الوطني والانتقال الطاقوي في بلدنا.

منذ إحداثها، عملت الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء في إطار الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وأيده، وفي احترام للمبادئ الدستورية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وتوجهات الاستراتيجية الوطنية المدعوة للتسريع في ظل زخم طموحات النموذج التنموي الجديد.

المزيد من المعلومات على موقع الإلكتروني للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء www.anre.ma